

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(الجموں سماں اور صلیباً)

(۱)..... واضح رہے کہ امام اعظم ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک محلّہ کی مسجد میں جماعتِ ثانیہ مکروہ تحریمی ہے اور کتب فقہ میں مسجد
نآء اس مسجد کو کہا گیا ہے جس کا امام و مؤذن مقرر ہو اور وہاں کی جماعت بھی مقرر ہو یعنی اس کے مقتدی متعین ہوں۔

فی رد المحتار (۱: ۵۵۲: ۱) ایچ ایم سعید):

المسجد بالمسجد المحلّة ما له إمام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيرها، قال في النبیع: والنقید بالمسجد
المحصن بالمحلّة، احتراز من الشارع، وبالأذان الثاني، احتراز عما إذا صلى في مسجد المحلّة جماعة بغير أذان
حيث يباح إجماعاً.

وفيه أيضاً (۱: ۵۵۳: ۱) ایچ ایم سعید):

أقره الرملي في حاشية البحر لکن بشكل غلبه أن نحو المسجد العكسي والمدني ليس له جماعة معلومون
فلا يتصدق عليه أنه مسجد محلّة بل هو كمسجد شارع، وقد مرّ أنه لا كراهة في تكرار الجماعة فيه إجماعاً
فليتأمل.

وفي درر الحکام في شرح غرر الأحكام (۱: ۸۵: ۱) مير محمد):

(ولا تكرار الجماعة) وفي مسجد محلّة بأذان وإقامة، يعني إذا كان لمسجد إمام وجماعة معلومان، فصلی
بعضهم بأذان وإقامة لا يباح لباقيهم تكرارها، وهذا لکن لو كان مسجد الطريق يباح تكرارها بهما.

وفي الهندية (۱: ۸۳: ۱) مکتبة رشیدیة):

المسجد إذا كان له إمام معلوم وجماعة معلومة في محلّة، فصلی أهلہ فيه بالجماعة، لا يباح تكرارها فيه بأذان
ثانٍ، أما إذا صلّ بغير أذان يباح إجماعاً، أو كلنا في مسجد، فإعادة الطريق.

وفي الدرر المحتار (۱: ۵۵۲: ۱) ایچ ایم سعید):

ويكره تكرار الجماعة بأذان وإقامة في مسجد محلّة لا في مسجد طريق أو مسجد لا إمام له ولا مؤذن.

اور مسجد محلّہ میں جماعتِ ثانیہ کے مکروہ ہونے کی فقہائے کرام رحمہم اللہ تعالیٰ نے چند وجوہات بیان فرمائی ہیں:

(الف)..... تقلیل جماعت

(ب)..... لوگوں کی جماعتِ اولیٰ کے ساتھ نماز پڑھنے میں سستی

(ج)..... افتراق کی صورت

فی المبسوط للسرخسي (۱: ۲۴۶: ۱) دار الفکر):

قال: وإذا دخل القوم مسجداً قد صلى فيه أهلہ، كرهت لهم أن يصلوا جماعة بأذان وإقامة، ولكنهم يصلون
وحداناً بغير أذان ولا إقامة)..... ولنا: أنا أمرنا بتكثير الجماعة، وفي تكرار الجماعة في مسجد واحد تقليلها

لأن الناس إذا عرفوا أنهم تفوتهم الجماعة يعجلون للحضور، فنكثر الجماعة، وإذا علموا أنه لا تفوتهم، يؤخرون فيؤدي إلى تقليل الجماعات، وبهذا فارق المسجد الذي علي قارعة الطريق لأنه ليس له قوم معلومون، فكل من حضر يصلي فيه، فإعادة الجماعة فيه مرة بعد مرة لا تؤدي إلى تقليل الجماعات.

وفي البدائع (٢: ١٥٣) دار الكتاب العربي):

روي عن أنس بن مالك رضى الله عنه: أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا إذا فاتتهم الجماعة صلوا في المسجد فرادى، لأن التكرار يؤدي إلى تقليل الجماعة، لأن الناس إذا علموا أنهم تفوتهم الجماعة فبستعجلون، فنكثر الجماعة، وإذا علموا أنها لا تفوتهم، يتأخرون، فنقل الجماعة، وتقليل الجماعة مكروه، بخلاف المسجد التي علي قوارع الطرق، لأنها ليست لها أهل معروفون، فأداء الجماعة فيها مرة بعد أخرى لا يؤدي إلى تقليل الجماعات.

وقبه أيضا: (١: ١٥٣) دار الكتاب العربي):

ولو صلى في مسجد بأذان وإقامة، هل يكره له أن يؤذن ويقام فيه ثانياً؟ فهذا لا يخلو من أحد وجهين: إما إن كان مسجداً له أهل معلوم أو لم يكن، فإن كان له أهل معلوم، فإن صلى فيه غير أهله بأذان وإقامة، لا يكره لأهله أن يعيدوا الأذان والإقامة، وإن صلى فيه أهله بأذان وإقامة أو بعض أهله، يكره لغير أهله وللتابعين من أهله أن يعيدوا الأذان والإقامة، وعند الشافعي: لا يكره. وإن كان مسجداً ليس له أهل معلوم، بأن كان علي شوارع الطريق لا يكره تكرار الأذان والإقامة فيه.

وفي منحة الخالق علي البحر الرائق (١: ٦٠٥) دار الكتب العلمية):

قوله: ومنها حكم تكرارها في مسجد واحد، الخ: قال قاضي حائى في شرح الجامع الصغير: رجل دخل مسجداً، فد صلى فيه أهله، فإنه يصلي بغير أذان وإقامة؛ لأن في تكرار الجماعة تقليبها وقال الشافعي: لا بأس بذلك؛ لأن أداء الصلاة بالجماعة حتى المسلمون والآخرون فيها كالأولين، والصحيح ما قلنا، وهكذا روي عن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: أنهم إذا فاتتهم الجماعة، صلوا وحدها، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: إنما يكره تكرار الجماعة إذا كثر القوم، أما إذا صلوا وحدها، في ناحية المسجد لا يكره، وهذا إذا كان صلى فيه أهله، فإن صلى فيه قوم من الغرباء بالجماعة، فلا أهل المسجد أن يصلوا بعدهم بجماعة بأذان وإقامة؛ لأن إقامة الجماعة في هذا المسجد حقهم، ولهذا كان لهم نصب المؤذن وغير ذلك، فلا يبطل حقهم بإقامة غيرهم، وهذا إذا لم يكن المسجد علي قارعة الطريق، فإن كان كذلك، فلا بأس بتكرار الجماعة فيه بأذان وإقامة؛ لأنه ليس له أهل معلوم فكانت حرمة أخف.

وفي المحيط البرهاني (٢: ١٠٢) إدارة القرآن والعلوم الإسلامية):

رجل دخل مسجداً صلى فيه أهله، فإنه يصلي وحده من غير أذان ولا إقامة، يكره أن يصلي بجماعة بأذان وإقامة والأصل في ذلك: (أن رسول الله ﷺ خرج ليصلح بين الأنصار، واستخلف عبد الرحمن بن عوف، فرجع بعدما صلى عبد الرحمن، فدخل بيته وجمع أصحابه، وصلى بهم) ولو كان يجوز إعادة الصلاة في المسجد لما ترك

المسجد في المسجد مع أن الصلاة في المسجد أفضل، ولأن في هذا تقليل الجماعة، لأن الجماعة إذا كانت لا تنفونهم لا يدخلون إلى الحضور، فإن كل أحد يعتمد على جماعته، وبه وقع الفرق بين هذا وبينما إذا صلى فيه قوم ليسوا من أهله حيث كان لأهله أن يصلوا فيه بجماعة بأذان وإقامة، لأن تكرار الجماعة هنا لا يؤدي إلى تقليل الجماعة.

وفيه أيضاً (١٠٣:٢ إدارة القرآن والعلوم الإسلامية):

روي عن أبي يوسف في الفصل الأول أنه قال: إنما يكره تكرار الجماعة إذا كان القوم كثيراً، أما إذا صلى واحد سواً أو اثنين بعد ما صلى فيه أهله فلا بأس به، لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه، فدخل أعراسي وقام يصلي، فقال عليه السلام: من يتصدق على هذا، فيقوم، ويصلي معه؟ فقام أبو بكر، وصلى معه، وروي عن محمد: أنه لم يكره التكرار بأساً إذا صلوا في زاوية من المسجد على سبيل الخفية، إنما كان يكره إذا صلوا على سبيل التداخي والاحتجاج.

قال القسوطي في كتابه: وإن كان المسجد على قارعة الطريق ليس له قوم معينون، فلا بأس بتكرار الجماعة فيه، لأن تكرار الجماعة في هذا الفصل لا يؤدي إلى تقليل الجماعة.

وفي رد المحتار (١:٣٩٥ هـ، ١٠٣٥ هـ، ١٠٣٥ هـ):

وتكرار الجماعة لما روي عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته ليصلي من الأضراس فرجع وقد صلى في المسجد بجماعة، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزل بعض أهله، فجمع أهله، فصلى بهم جماعة، ولو لم يكره تكرار الجماعة في المسجد، لصلى فيه، وروي عن أنس: أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا إذا فاتتهم الجماعة في المسجد، صلوا في المسجد فرادى، ولأن التكرار يؤدي إلى تقليل الجماعة، لأن الناس إذا علموا أنهم تفوتهم الجماعة، يتعجلون، فيتكرر، ولا تأخروا، بدائع. وحسنه فلو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى أهله فيه، فإنهم يصلون وحداناً، وهو ظاهر الرواية، ظهيرة. وفي آخر شرح المشيخة: عن أبي حنيفة: لو كانت الجماعة أكثر من ثلاثة، يكره التكرار، ولا فلا، وعن أبي يوسف: إذا لم تكن على الهيئة الأولى، لا تكرر، ولا تكرر، وهو الصحيح، وبالعدول عن المحراب تختلف الهيئة، كما في البزازية، وفي الآثار بحماية عن الواو الحية: وبه نأخذ، وسيأتي في باب الإمامة إن شاء الله تعالى، لهذه المسئلة زيادة كلام.

قوله: إلا في مسجد على طريق، وهو ما ليس له إمام، وإذا رتب، فلا يكره التكرار فيه بأذان وإقامة، بل هو الأفضل، حانية.

وفي التلويح (١:٧٢) ذكر الكتب العلمية):

وإذا صلى أهل المسجد بالجماعة بأذان، كره الأذان والجماعة لغيرهم، إلا إذا كان المسجد على الطريق، لأننا لو جوزنا ذلك، يؤدي إلى تقليل الجماعة، لأن كل واحد يعتمد على جماعة نفسه بخلاف ما إذا كان المسجد على الطريق.

و فی حاشیہ امتداد الأحكام (۱: ۹۷: ۴) مکتبہ دارالعلوم:

قلت: وهو الذي يسئل إليه الغلب لغوه دليلاً فإن علة الكراهة هي مطقة التهوان موحودة بعد تغيير الهيئة أيضاً.

و فی إعلاء السنن (۱: ۲۸۳: ۴) إدارة القرآن والعلوم الإسلامية:

قال الشافعي رحمه الله في الام: واحسب كراهية من كره ذلك منهم انما كان لفرق الكلمة وأن يرغب رجل عن الصلاة حلف إمام جماعة فتنحلف هو ومن أراد عن المسجد في وقت الصلاة فإذا قضت دخلوا فجمعوا فيكون في هذا اختلاف وتفرق كلمة وفيهما المكروه وإنما أكره هذا في كل مسجد له إمام ومؤذن فأما مسجد سى على مطهر الطريق أو ناحية لا يؤذن فيه مؤذن راتب ولا يكون له إمام معلوم ويصلى فيه العارة ويستظنون فلا أكره ذلك فيه؛ لأنه ليس فيه المعنى الذي وصفت من تفرق الكلمة.

لہذا مؤردے اور پائی وے کے ذریعے ایک شہر سے دوسرے شہر جاتے وقت راستے میں واقع پٹرول پمپ اور ریستورنٹ کی مساجد اور اسی طرح راستے میں واقع اسٹیشن، اذہ اور ایئر پورٹ کی مساجد اگر کسی شہر میں ہوں یا ایسی جگہ ہوں جہاں آبادی ہو اور ان مساجد میں امام و مقتدی مقرر ہوں تو ان مساجد میں جماعتِ ثانیہ مکروہ تحریمی ہے کیونکہ ایسی مساجد پر مسجد محلہ کی تعریف صادق آتی ہے اور کراہت کی مذکورہ بالا وجوہات پائی جاتی ہیں۔

اور اگر مذکورہ جگہوں کی مساجد شہر سے باہر ہوں یا ایسی جگہ واقع ہوں جہاں آبادی نہ ہو تو اگرچہ ان مساجد میں امام و مؤذن مقرر ہوں اور آس پاس کے چند نمازی بھی مستقل نماز پڑھنے والے ہوں تو ایسی مساجد میں جماعتِ ثانیہ مکروہ نہیں کیونکہ عموماً ان مساجد میں ہر نماز کے وقت جو جماعتیں ہوتی ہیں ان میں اتنی کثرت کے ساتھ مقتدیوں میں تبدیلی واقع ہوتی ہے کہ ان کو جماعت معلوم نہیں کہا جاسکتا جس کی بنا پر ایسی مساجد کو مسجد محلہ کہا جاسکے نیز ایسی مساجد میں جماعتِ ثانیہ کے مکروہ ہونے کی مذکورہ بالا وجوہات بھی نہیں پائی جاتیں، البتہ ایسی مساجد میں جماعتِ ثانیہ جماعتِ اولیٰ کی حیثیت سے ہٹ کر ادا کرنا بہتر ہے جس کی صورت یہ ہے کہ مسجد میں جس جگہ جماعتِ اولیٰ ہو چکی ہو اس جگہ سے کچھ ہٹ کر دوسری جگہ جماعتِ ثانیہ ادا کی جائے اور اگر مسجد سے باہر نماز کی مناسب جگہ ہو تو احتیاطاً کاپہاؤس میں ہے کہ اس جگہ نماز ادا کی جائے۔

و فی المبسوط للإمام الشیخانی (۱: ۱۳۶: ۱) عالم الکتب:

قلت: رأيت قوماً فاتتهم الصلاة في جماعة فدخلوا المسجد، وقد أقيم في ذلك المسجد، ووصلى فيه، فأراد القوم أن يصلوا فيه جماعة بأذان وإقامة؟ قال: أكره لهم ذلك، ولكن عليهم أن يصلوا وحدهم، لا بأذان ولا إقامة، لأن أذان أهل المسجد وإقامتهم تحريمهم. قلت: إن أذنوا وأقاموا وصلوا جماعة؟ قال: صلاتهم تامة، وأحب إلي أن لا يفعلوا. قلت: رأيت إن كان ذلك المسجد في طريق من طرق المسلمين، ووصلى فيه قوم مسافرون بأذان وإقامة، ثم جاء قوم مسافرون سوى أولئك، فأرادوا أن يؤذنوا فيه، ويقموا، ووصلوا جماعة؟ قال: لا بأس بذلك. قلت: لم؟ قال: لأن هذا المسجد لم يصل فيه أهله، وإنما صلى فيه أهل الطريق، وإنما أكره ذلك إذا كان أهله قد صلوا فيه.

وفي البدائع (١: ١٥٣) دار الكتاب العربي:

ولو صلى في مسجد بأذان وإقامة، هل يكره له أن يؤذن ويقام فيه ثانياً؟ فهذا لا يحلو من أحد وجهين: إما إن كان مسجداً له أهل معلوم أو لم يكن، فإن كان له أهل معلوم، فإن صلى فيه غير أهله بأذان وإقامة، لا يكره لأهله أن يعيدوا الأذان والإقامة، وإن صلى فيه أهله بأذان وإقامة أو بعض أهله يكره لغير أهله وللأقرب من أهله أن يعيدوا الأذان والإقامة، وعند الشافعي لا يكره. وإن كان مسجداً ليس له أهل معلوم، بأن كان على شوارع الطريق لا يكره تكرار الأذان والإقامة فيه.

وفي المحیط البرهانی (٢: ١٠٣) إدارة القرآن والعلوم الإسلامية:

تمال القدوري في كتابه: وإن كان المسجد على قارعة الطريق، ليس له قوم معينون، فلا بأس بتكرار الجماعة فيه لأن تكرار الجماعة في هذا الفصل لا يؤدي إلى تقليل الجماعة.

وفيه أيضاً (٢: ١٠٣) إدارة القرآن والعلوم الإسلامية:

روي عن أبي يوسف في العصل الأول أنه قال: إنما يكره تكرار الجماعة إذا كان القوم كثيراً، أما إذا صلى واحد به واحد أو بآئتين، بعدما صلى فيه أهله، فلا بأس به، لما روي أن رسول الله عليه السلام صلى بأصحابه، فدخل أعرابي وقام يصلي، فقال عليه السلام: من يتصدق على هذا، فقوم، ويصلي معه، فقام أبو بكر، وصلى معه، وروي عن محمد: أنه لم ير بالتكرار بأساً إذا صلوا في زاوية من المسجد، على سبيل الجماعة، إنما كان يكره إذا صلوا على سبيل التامعي والاجتماع.

وفي البحر الرائق (١: ٣٦٧) دار المعرفة:

في المحتسب، يكره تكرارها في مسجد بأذان وإقامة. وعن أبي يوسف: إنما يكره تكرارها بقوم كثير، أما إذا صلى واحد به واحد، أو اثنين، فلا بأس به. وعن لا بأس به مطلقاً إذا صلى في غير مقام الإمام. وعن محمد: إنما يكره تكرارها على سبيل التامعي، أما إذا كان حقة في زاوية المسجد، لا بأس به.

وقال القدوري: لا بأس بها في مسجد في قارعة الطريق، وفي أمالي فاضل بن محمد: ليس له إمام ولا مؤذن، ويصلي الناس فيه، فو حاقاً، فلا أفضل أن يصلي كل فريق بأذان وإقامة على حدة، ولو صلى بعض أهل المسجد بأذان وإقامة، محافاة، ثم ظهر بقينهم، فلهم أن يصلوا جماعة على وجه الإعلان.

(٢) راستے میں واقع ایسی مساجد جن میں امام اور مؤذن نیز مقتدی مقرر اور متعین نہ ہوں، ان میں جماعتِ ثانیہ

ال نمبر ایک کے جواب میں ذکر کردہ عبارات کی روشنی میں باکر اہت درست ہے۔

(٣) مذکورہ سوال کا جواب حضرت مولانا ظفر احمد عثمانی صاحب رحمہ اللہ نے امداد الاحکام (١/ ٥١٨) میں مفصلاً دیا ہے۔

تم نقل کیا جاتا ہے:

”ذکر فی رد المحتار عن المنع تم قال فی الاستدلال، ولنا: أنه عليه الصلوة والسلام كان حرج ليصلح بين قوم بعدد الي المسجد، وقد صلى أهل المسجد، ورجع إلى منزله، فجمع أهله، و صلى ولو حاز ذلك لما احتار الصلوة في بيته على الجماعة في المسجد، ولأن في الإطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى فإنهم لا يحتمون إذا علموا أنها

لا تعد لهم. و مقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد المحلة بولو بدون أذان. و يؤيده ما في
الطهري بولو دخل جماعة المسجد بعدما صلى فيه أهله يصلون و حلائوا هو ظاهر الرواية و هلم مخالف لحكاية
الإسراع المباركة (وهو ما ذكره قبل عن المتع. و التقيد بالمسجد المختصة بالمحلة احترام من الشارع و
بالأذان الثاني احترام عما إذا صلى في المسجد المحلة جماعة بعد أذان حيث يساح إجماعاً. (ص ٢٧٧ ج ١)
ليدافع في بيان ما يفعله بعد قوات الجماعة ما يفعله: لا اختلاف في أنه إذا فاتته الجماعة لا يجب عليه الطلب في
مسجد آخر لكن كيف يصح إذا ذكر في الأمل: أنه إذا فاتته الجماعة في مسجد حيه. فإن أتى مسجداً آخر يرحوا
إدراك الجماعة فيه فحسن. وإن صلى في مسجد حيه فحسن لمحدث الحسن قال كانوا إذا فاتتهم الجماعة
فصحبهم من يصلي في مسجد حيه. و منهم من يتبع الجماعة أراد به الصحابة رضى الله عنهم. و لأن في كل جانب
مراعاة حرمة و ترك أخرى ففي أحد الجانبين مراعاة حرمة مسجده و ترك الجماعة و في الجانب الآخر مراعاة
فضيلة الجماعة و ترك حق مسجده. فإذا تعذر الجمع بينهما مال إلى أيهما شاء. و ذكر القنوري: أنه إذا فاتته
الجماعة جمع بأهله في منزله. و إن صلى وحده. جارحاً ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه خرج من المدينة
إلى مسلح بين حين من أحياء العرب. و انصرف منه. و قد فرغ الناس من الصلوة فقال إلى بيته. و جمع بأهله في
منزله. و في هذا الحديث دليل على سقوط القلب إذ لو وجب. لكان أولى الناس به رسول الله صلى الله عليه
وسلم. و ذكر الإمام السرخسي: أن الأولى في زماننا: أنه إذا لم يدخل مسجده أن يتبع الجماعة. و إن دخل
مسجده صلى فيه. (١٠٦ ج ١)

قلت: و هذا يدل على كراهة الجماعة الثانية مطلقاً لو بدون أذان. لأنه حصر مع فاتت الجماعة في تنبها في
مسجد آخر إن كان يرحوا إدراكها فيه. و في صلوته في مسجد حيه مفرداً و علله بأن في كل جانب مراعاة
حرمة و ترك أخرى فإذا تعذر الجمع بينهما مال إلى أيهما شاء. فلو كانت الجماعة الثانية بدون الأذان غير
مكروهة لا تنفى ذلك التعليل بأن يجمع ثانياً في مسجد حيه كما لا يخفى. فالظاهر أن المذهب عندنا و ظاهر
الرواية هو الكراهة مطلقاً. و لو بدون أذان. فإن صاحب البدائع و القنوري و السرخسي أعرف الناس بالمنع من
غيرهم و تقيدها بالأذان لعلمها في النوازل قال الشيرازي في رحمة الأمة. و من دخل مسجداً فوجد إمامه قد فرغ
من الصلوة فبأن كان المسجد في غير مع الناس. كره له أن يستأنف فيه جماعة عند أبي حنيفة و مالك و الشافعي
و قال أحمد: لا يكره. (ص ٣١)

و الدلائل أيضاً تقتضي الكراهة مطلقاً منها ما قد مر ذكره و منها ما رواه سحران عن ابن القاسم عن مالك
عن عبد الرحمن بن المحبر قال دخلت مع سالم بن عبد الله مسجد الحنيفة. و قد فرغوا من الصلوة.
فقالوا: لا تجمع الصلوة. فقال سالم: لا تجمع صلوة واحدة في مسجد واحد مرتين رجاله كلهم
نساء. فقال ابن وهب و أخبرني رجال من أهل العلم عن ابن شهاب و يحيى بن سعيد و ربيعة و الليث مثله
إمن المدينة الكبرى لمالك (ص ٨٩ ج ١) فيقول: أكره التابعين كرهوا الجماعة الثانية في مسجد واحد
و لم يفتوا بها بالأذان. و قال الشافعي. و إن فقد حفظاً أن فاتت رجالاً معه صلى الله عليه وسلم الصلوة
فصلوا و علمه منفردين و قد كانوا قادرين على أن يجمعوا. و إن فاتت الصلوة في الجماعة قوما
مجاوذاً المسجد. فصلى كل واحد منهم مفرداً و قد كانوا قادرين على أن يجمعوا في المسجد من
الأم. (١٣٧ ج ١) قلت: فلو كانت الجماعة الثانية غير مكروهة بدون الأذان لما تركها الصحابة و هم سابقون
إلى الغايات و اغبون إلى أفضل الطاعات. فقال الشافعي رحمه الله: و إما كرهت (أي تكرار الجماعة في
المسجد) ذلك لهم لأنهم ليس مما فعل السلف فلما بل فد عابه بعضهم (من الأم ١٣٦ ج ١).
قلت: و كما لم يفعله السلف بالأذان ثانياً في المسجد كذا لم يفعله فيه بدون الأذان أيضاً و من ادعى غير
ذلك. فليأت برهان.

قال الشافعي رحمه الله: و أحسب كراهية من كره ذلك منهم إنما كان لتفريق الكلمة و أن يرغب رجل عن
الصلوة خلف إمام جماعة فيتخلف هو و من أراد عن المسجد في وقت الصلوة فإذا قضت دخلوا فجمعوا
فيكون في هذا اختلاف و تغريق كلمة و فيهما المكروه و إما أكره هذا في كل مسجد له إمام و مؤذن. فإما
مسجد بني على أظهر الطريق أو ناحية لا يؤذن فيه مؤذن

راستہ لا بدوں کہ امام معلوم و متصلی فیہ العرفہ و مستطون فلا اکثرہ بلکہ لانه لیس فیہ معنی الذی وصفت
 من عرفی الخلفۃ ثم قال . انما کرہم الخلفۃ بحکمہ و ان من صدق مرئین و لا یأس بان یحرروا الخلفۃ موضع لبحکمہ و ان فیہ
 من الامم و من ۱۳۶ و ۱۳۷ ج ۱

و ان و حلالہ موافق لعماد ذکرہ اصحابنا مر اہم علو الکراہۃ بقاعدتہ القوم من الجماعۃ الأولى و لا یحتمل
 ان اعلیٰ لیس ذکر ہا الشاعری و حرمہ اللہ اشد و اجدد و اکثر و فو عا و احتمالا لا یسما من زمان الفساد و انقطاع الرداء
 و مہربانہ کراہۃ التکرار و لو بدوں انان عداوہ الحق الراجح عدلی و السواد بالکراہۃ کراہۃ التحريم .

نارہ ان ابیات کا یہ ہے کہ شہدائے میں جس میں امام اور ذوق مقرر ہے اور ہی نہایت کرنا مکروہ تحریمی ہے، خواہ بدون اذان ثانی
 کے ہو یا مع اذان و ابیات کے دوائل کا مقتضی یہی ہے، اور ظہیر یہ اور بدائع وغیرہ سے بھی اطلاق کراہت ہی مستفاد ہوتا ہے، گو بعض
 فتاویٰ میں بدون اذان ثانی کے نہایت تازیہ کو بیان لکھا ہے، مگر اہل نظر کر کے یہ قد ضعیف معلوم ہوتی ہے، اور اگر اس کو تسلیم بھی کر
 لیا جاوے تو ابیات سے مراد کراہت تحریری کی گئی ہوگی، کراہت تخریج یہ کی گئی مراد نہیں، کذا قالہ بعض اکابر نا منہم قطب و فہ
 .. لا ما لیسح رشید احمد، فلسس سرور۔

دوسرے جن روایات میں اطلاق ہے ان کا مقتضی یہ ہے کہ بدون اذان کے بھی کراہت ہے، اور جن میں تنہید ہے یعنی جن میں بدون
 اذان کے ابنا ما بیان کیا ہے، اگر امام صاحب سے یہ روایت بھی صحیح ہو تو ان کا مقتضی اباحت بدون اذان ہے اور جب
 کراہت و ابیات میں تعارض ہو تو کراہت کو ترجیح ہوگی۔ ۱۳ رمضان ۱۴۲۶ھ

واللہ سبحانہ و تعالیٰ اعلم

محمد بن امین اشرف نور

دارالافتاء جامعہ دارالعلوم کراچی

۲۷/۱/۱۴۳۱ھ

۲۷/۱/۱۴۳۱ھ

الاب صحیح

احقر ابو ذر غفرا اللہ

۲۶/۳/۱۴۳۱ھ

ابواب المسئلۃ اللہ

و دفعہ لا یجیدہ و سیر منہ

فیہ علیہ علیہ

۱۶/۳/۱۴۳۱ھ

الجواب صحیح
 منہ محمد تنفیل علی بنی
 ۱۴۳۱ھ

الکراہت صحیح
 لکھنؤ
 ۲۷/۱/۱۴۳۱ھ

الجواب صحیح
 محمد یعقوب علی شافعی
 ۲۸/۲/۱۴۳۱ھ

الجواب صحیح

محمد عبدالرحمن ابو ذر

۲۶-۳-۱۴۳۱ھ

الجواب صحیح

محمد یعقوب علی شافعی

۲۸/۲/۱۴۳۱ھ

الجواب صحیح

محمد عبدالرحمن ابو ذر

۲۶-۳-۱۴۳۱ھ

الجواب صحیح

محمد یعقوب علی شافعی

۲۸/۲/۱۴۳۱ھ

الجواب صحیح
 ابن زینل
 ۱۳ جمادی الثانی ۱۴۳۱ھ

الجواب صحیح
 محمد عبدالرحمن ابو ذر
 ۲۶-۳-۱۴۳۱ھ

الجواب صحیح
 محمد یعقوب علی شافعی
 ۲۸/۲/۱۴۳۱ھ